علل// ان تغير القواعد الماليه في اعداد الموازنه العامه يمكن اعتباره سببا من اسباب الظاهريه المؤقته وليس المستديمه؟

ج// لظهور تلك الزياده في الحسابات السنه الماليه التي تاتي بعد تفسير تلك الاسباب بشكل مباشر وعليه فهو لا يتكرر ولا يستمر لاعوام اخرى.

1. اتساع اقليم الدوله وزياده عدد السكان .

تقود زياده مساحه الارض التي تبسط الدوله عليها سلطاتها الحكوميه وكذلك زياده عدد السكان الى تحقيق زياده ظاهريه في النفقات العامه تبررها عدم زياده نصيب الفرد هذه النفقات رغم ازدياد ارقامها.

ان الزياده في النفقات العامه لا تتأثر نتيجه الزياده المطلقه في الحجم السكان فقط بل بالتغيرات في هيكل السكان.

فارتفاع عدد الاطفال في سن التعليم يقود الى زياده في الانفاق العام على التعليم لمواجهه تلك الزياده الحاصله في بنيه عدد الاطفال الى اجمالي السكان كما ان زياده عدد كبار السن يقود الى زياده الرواتب التقاعديه فضلا عن ذلك فأن ارتفاع توقعات معدل العمر يقود الى زياده في العائد من الاستثمار في التعليم وامام هذه الصوره يمكن تبرير الزياده في النفقات.

بهذا عادة ما تؤدي الزياده غي اعداد السكان الى امتصاص الزياده في النفقات العامه مما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمه للافراد بأتجاه تدهورها على الرغم من ان الحكومه تسعى لاشباع هذه الخدمات.

1. الفساد الاداري المالي :-

تظهر هذه الزياده في النفقات العامه من خلال تضخم ارقام النفقات العامه بأكثر من قيمتها الحقيقيه أي بمعنى اخر تضخيم في قيمه السلع والخدمات المشتراه من قبل الادارات الحكوميه بأكبر من قيمتها الحقيقيه.

2- الزياده الحقيقيه: هي الزياده الحاصله في النفقات العامه والتي يقابلها زياده في مستوى الخدمات العامه المقدمه الى الافراد المجتمع سواء من حيث الكم او النوع وتؤدي الى زياده الدخل القومي.

س// تعود الزياده الحقيقيه في النفقات العامه الى عده اسباب وضحها؟

ج//

1. الاسباب الاقتصاديه:
2. زياده الدخل القومي
3. التوسع في الدور الاقتصادي للدوله (اقامه مشاريع عامه)
4. علاج التقلبات الاقتصاديه
5. الاسباب الاجتماعيه

1-تحسين الخدمات العامه

2-رغبه الافراد في تطوير مستوى معيشتهم